حزبیات!

زعيم حزب العمال البريطانى فى حديث شامل عن السياسات البريطانية الداخلية فى بداية ماراثون الانتخابات:

تونى بلير:

«نحن .. وهم»!

- حملات المحافظين التلطيخية ضدى، وضد حزب العمال الجديد لا تعكس سوى اليأس والإحباط!
- نحن - على عكس حزب المحافظين - لدينا مبادئ واحدة، وقيم واحدة، وأهداف واحدة، وإلا ما كان مؤتمر الحزب يوافق على مانيفيستو (حزب عمال جديد.. حياة جديدة لبريطانيا) بنسبة ٩٤٪!!
- لسنا يساراً قديماً أو يميناً جديداً.. وهذه هى الأسباب!
- نحن حزب يحتل مساحة الوسط الراديكالى فى السياسة البريطانية!

- الناخب البريطانى تألم كثيراً، وأضير كثيراً من نكوث المحافظين بوعودهم ولن يسمح لهم بالظفر فى الانتخابات مرة ثانية!!
- سياستنا فى التعليم أكبر دليل على أن حزب المحافظين هو حزب طبقى متعال، يهتم فقط بالإليت.
- نحن حزب تكافؤ الفرص والعدل الاجتماعى، بينما المحافظون حزب الفساد، والتفسخ الاجتماعى، وعدم المساواة، وتفتيت بريطانيا!!
- النظام السياسى الذى انقسم إلى حزب يعبر عن طبقة البيزنيس، وحزب يعبر عن نقابات العمال دمر بلدنا إلى حد بعيد!
- حزب المحافظين لا يستطيع الإدعاء بأنه يمثل جانبى الصناعة.
- بريطانيا تحت حكم العمال ستتحمل أعباء دورها فى الجماعة الدولية بالكامل، كما ستتحمل مسئوليتها تجاه الدول الأفقر!
- علاقاتنا الأوروبية حظيت من المحافظين بدمار لم يشهده مجال آخر طوال العقد الماضى!
- هناك فى حزب المحافظين من يودون ألا يروا أوروبا - المستقبل التى يتحرك حزب العمال من أجلها!!
- رئيس الوزراء غير قادر على وضع أجندة للتحرك بشأن أوروبا، والمطالبون بالانسحاب احتلوا المواقع المهمة فى الحزب والحكومة فى ظل غياب الزعامة!
- سنظل نحن والليبراليون الديمقراطيون حزبين مستقلين، ولكننا سننسق الموضوعات ذات الطابع القومى!

«نحن».. و«هم»!!

الحديث إلى الزعيم العمالى البريطانى - الظاهرة تونى بلير (٤٤ عاماً)، والذى إذا نجح فى الانتخابات البرلمانية العمومية المقبلة (ربيع ١٩٩٧) سيكون أصغر رئيس وزراء بريطانى منذ ١٧٨٣، الحديث إليه - لابد - يمثل تجربة مثيرة، لأنه بمثابة استكشاف عقل ونفس يطمحان إلى التغيير عبر صيغ خلاقة، تحاول التواكب مع شكل عالم المستقبل الذى تحكمه الشركات العملاقة، والسوق الدولية، والنظام الإعلامى الجديد.

تونى بلير.. هو الرمز الأوضح لجيل غربى متطور من الساسة والزعماء الذين لا تحد أحلامهم سقوف، والذين يتعاطفون - بمرونة فائقة - مع الحقائق المتغيرة لعالم اليوم.

وهو حين عبر بحزب العمال البريطانى إلى صيغة مغايرة، تحاول - أولاً - تجنب هزيمة خامسة متوالية للعمال، وتحاول - ثانياً - الانتصار لمبدأ عدم الجمود أو تثبيت المتغيرات فى محيط متحرك - بطبعه - حركة تكاد تكون لحظية، فإنه عبر ببريطانيا كلها إلى جدل يرتبط بالمستقبل.

وبصرف النظر عن نتيجة الانتخابات البرلمانية العمومية المقبلة فى بريطانيا، فإن تونى بلير يسجل له أنه ألقى بحجر فى بركة الماء الآسن، وأضفى حيوية غير مسبوقة، فى الجدل السائر الدائر بين كل القوى الحية فى المجتمع البريطانى، ومن ثم فإن استكشاف بعض أفكاره، أو رسم «بورتريه» له، يمثل تغطية مهمة للمستجدات على الساحة العالمية.

وبداية فقد اقتصر حوارى مع تونى بلير، الذى جرى عقب عودته من جنوب

أفريقيا، على السياسات الداخلية البريطانية، لأن ما يتعلق بالموقف من قضايا العالم هو أمر اتفاق قومى بين الأحزاب البريطانية - إلى حد كبير - كما أن الحديث عن قضايا العالم - باستثناء أوروبا - لن يخرج عن التزامات عامة وردت بوضوح فى خطابه أمام مؤتمر حزب العمال فى بلاكبول منذ أسابيع، لأن التفاصيل - بالطبع - لا يتطرق إليها إلا حزب حاكم فى السلطة والمسئولية معاً، وكذلك فإن أحد جوانب طرحه التجديدى، تجعل من بريطانيا جزءاً مندمجاً فى العالم الذى يتشكل الآن، ومن ثم فإن وضع اليد على حقائق السياسة الداخلية البريطانية، يعد الخطوة الضرورية الأولى لفهم توجهات حزب يتقدم - الآن - فى استطلاعات الرأى بنحو ٢٧ نقطة على حزب المحافظين، وحقق نتائج تكاد تكون كاسحة فى الانتخابات المحلية، والانتخابات الفرعية خلال الفترة منذ انتخابات ١٩٩٢ وحتى اليوم. وقد تكون فرصته فى حكم بريطانيا حتى عتبات القرن المقبل أكبر بكثير من غيره. كما قد تكون فرصة هذا الحوار فى رسم ملامح توجهات حزب العمال - عبر مواقف من السياسات الداخلية - أكبر من غيره.

● ما توقعك لتأثير حملات حزب المحافظين التلطيخية ضد حزب العمال الجديد (العيون الشيطانية) Demon Eyes وإدعاء أن حزبك خطر على بريطانيا.. وكيف سيكون رد فعل حزب العمال الجديد فى مواجهة هذه الحملات؟

○ فوق كل شىء.. الحملات المحافظة الحالية لا تعكس سوى اليأس والإحباط.

هذا حزب استنفذ طاقته، كما استنفذ أفكاره، ومن ثم فهو لا يجد بديلاً عن التفكير سوى الهجوم المتواصل ضدى!

الرأى العام فى بريطانيا يعرف - جيداً - أن هذه الحملات شىء محزن بالنسبة للتقاليد البريطانية، والتراث السياسى فى البلاد، وهى لن تؤتى حكومة المحافظين خيراً، وإنما سترتد بأثر عكسى عليها.

● **يدخل حزب العمال الجديد - على ما يبدو - إلى القرن المقبل برؤية محددة وواضحة، إلا أن ما يتبادر إلى ذهن كثير من المراقبين للسياسة البريطانية الداخلية، عند الحديث عن القرن القادم، هو انتخابات عام ٢٠٠١، وليس انتخابات ١٩٩٧، إذ لم يحتفظ حزب العمال - تقليديًا - عندما ينجح بالسلطة إلى أمد طويل.. فما تصورك حول هذا الأمر؟**

○ لقد أكدت - باستمرار - أن حزب العمال الجديد، يجب أن يستهدف، الاستحواذ على السلطة، لأكثر من فترة تشكل فيها الحكومة.

وحقيقة، فإن هذا هو العامل الجوهرى والضرورى، لكى نتمكن من تنفيذ الإصلاحات الضرورية التى يمكن أن تضمن أهلية بريطانيا لأن تتعامل مع حقائق وتحديات الألفية العالمية الجديدة.

● **هل هناك - فى رأيك - أرجحية من أى وزن، لكون حزب العمال الجديد لم يفرغ - بعد - من معركته فى مواجهة الحرس القديم من جناحه اليسارى، وأن كلير شورت - بمعنى من المعانى - كانت نجمة الجدل فيما قبل مؤتمر بلاكبول منذ أسابيع، كما كان آرثر سكار جيل نجم مؤتمر برايتون ١٩٩٥؟**

○ دعنى أقول لك شيئاً، أنا - أولاً - لا أرى أن آرثر سكار جيل كان نجم مؤتمر برايتون ١٩٩٥، ثم أننى - ثانياً - أرى فى معظم الجدل السائر حول (حزب العمال الجديد فى مواجهة حزب العمال القديم) أو (التحديثيون فى مواجهة التقليديين) كلاماً فارغاً، لا يجب أن يستنفذ طاقة حزبنا.

حزب العمال الجديد له اتجاه شديد الوضوح، وهو حزب موحد خلف رؤية لمجتمع مترابط يساند جهود الأفراد.

نحن لسنا كحزب المحافظين، لأننا موحدين فى مبادئنا، موحدين فى قيمنا، موحدين فى أهدافنا.

لقد كنت معنا فى مؤتمرنا فى بلاكبول، ورأيت كيف وافق مؤتمر حزب العمال الجديد بشكل كاسح، على مشروع المانيفستو (البرنامج) الذى قدمته قيادة الحزب تحت عنوان (حزب عمال جديد.. حياة جديدة لبريطانيا) بنسبة ٩٤٪.

ولقد كان هذا الرد العملى على كل التقسيمات التى تتحدث عن عمال جدد وقدامى، أو حرس قديم وحرس جديد، أو تحديثيين وتقليديين.

ملخبطون!

● **لقد لاحظت أسلوباً تقليدياً (دقة قديمة) فى حملات التعبئة المحافظة يعمد إلى التكرار والمبالغة، متحدثاً عن (أن العمال غير جاهزين للحكم) أو اتهام العمال (بالنفاق السياسى)، أو يخيف الناس من أخطار غامضة قادمة إذا انتخبوا حزب العمال.**

على أى قاعدة يعتمد حزب المحافظين فى تلك الإدعاءات، وهل تعتقد أن أسلوبًا - كهذا - يمكن أن يكون مؤثراً فى اتجاهات الناخبين، بإدعاء وجود أجندة سرية بين حزب العمال الجديد والنقابات، أو بالإشارة إلى تخبط حزب العمال إزاء الموضوعات الحيوية مثل برلمان لأسكتلندا، أو سياسات الضرائب، أو الانقسامات ما بين جناح التحديثيين بزعامتك - يا مستر بلير - والذى يضم فصائل تتكلم اللغة السياسية نفسها، وتتماشى مع دائرة فريق العمل المحيط بك، وما بين جناح اليسار التقليدى وإرثه من زمن الاشتراكية، كيف تقيم هذا النهج المحافظ بالنظر إلى حقيقة التقدم الشامل والمثير للانتباه لحزب العمال خلال ماراثون الانتخابات البرلمانية؟

○ حملات المحافظين ضد حزب العمال الجديد هى حملات (ملخبطة) بالمعنى الحرفى.

لقد زعموا - فى البداية - أننا لا نملك أفكاراً جديدة، وأننا مجرد متعهدى شعارات، وصدى طبل أجوف دون أى مضمون.

وبعد ذلك قالوا إننا (حرامية) ملابس سياسية، وأننا سلبنا منهم سياساتهم ومبادئهم.

والآن توصلوا إلى اختراعهم السائد فى حملاتهم التلطيخية (حزب عمال جديد.. خطر جديد)!

وهذا كله يعنى - ببساطة - أن حزب المحافظين يلعب - اليوم - لعبته السابقة المعتادة، ألا وهى الكذب بشأننا، ثم الكذب بشأن نفسه!

أكاذيب المحافظين المعتادة، نفعتهم فى الانتخابات الماضية، حين ظفروا بها واستلبوها، ولكن أناساً كثيرين جداً فى بريطانيا، تألموا وأضيروا من نكوث المحافظين بوعودهم، ولن يسمحوا لهم مرة ثانية بأن يظفروا بالانتخابات.

● **مستر بلير.. هل يمكن أن تفرق لنا - بشكل محدد - بين السياسات والأفكار التى يتبناها حزب العمال الجديد، وبين سياسات وأفكار حزب المحافظين، وبخاصة أننا نشعر بتشوش كبير، إزاء التماثل بين الجمهور المستهدف عند الحزبين (الطبقة الوسطى)، والسياسات الاقتصادية (العمل وفق آليات السوق - ضغط الإنفاق العام - تخفيض الضرائب)، ثم فكرة الدولية (التى يطرحهما كل من الحزبين بمفهوم مختلف)؟**

○ لنبدأ بإقرار ضرورى: حزب العمال ليس اليسار القديم، كما أنه ليس اليمين الجديد!!

ولكنه حزب يقدم رؤى وتناولات مختلفة لمجمل المشاكل التى تواجه بريطانيا.

نحن حزب يحتل مساحة الوسط الراديكالى فى السياسة البريطانية، بينما حزب المحافظين انجرف - بعيداً - إلى اليمين.

وأياً كان الموضوع المطروح، سواء كان التعليم، أو الجريمة، أوالخدمات الصحية، أو - حتى - أوروبا، فقد أصبحت سماتهم، التى تتأكد بشكل متزايد هى أنهم غير المتسامحين، المتعالين (الإليت) وكذلك المتصفين بعقدة الخوف من الأجانب.

إذًا فمن الخطأ الجسيم، أن يتصور أحد أنه لا فارق بين المحافظين والعمال.

وكمثال وحيد على ذلك، فإنه بينما تسعى الحكومة المحافظة إلى دعم المدارس الخاصة، والتعليم الخاص، وهو الأمر الذى سيفيد القلة، بينما يدمر فرص الأغلبية من أطفالنا، فإن حزب العمال الجديد يسعى إلى تقليص حجم التلاميذ فى الفصول، وتحسين مستوى الخدمة التعليمية فى كل المدارس.

نحن حزب الحقوق، وتكافؤ الفرص والعدل الاجتماعى.

بينما المحافظون هم حزب عدم التكافؤ، والتفسخ الاجتماعى، والفساد، وتفتيت بريطانيا.

بيزنيس!

- **مستر بلير.. لقد أعطيت اهتماماً خاصاً فى العام الماضى، لمخاطبة طبقة رجال الأعمال فى كل مكان فى العالم، بطريقة مؤثرة للغاية، (فى اليابان والشرق الأقصى والولايات المتحدة وألمانيا.. وكذلك فى أستراليا بدعوة من ميردوخ) وهنا - أيضاً - فى بريطانيا مع مختلف درجات الاتحادات والتجمعات الإدارية والصناعية.**

  هل تعتقد أنك حصلت - بالفعل - على مساندة معتبرة من طبقة البيزنيس وهل نجحت فى أن تبيعهم فكرة التغييرات الجوهرية التى طرأت على حزب العمال، وهل تعتقد - كذلك - أن لهذه الطبقة تأثيراً كبيراً فى الانتخابات البرلمانية المقبلة؟

○ لقد تلقيت استجابة حارة ومؤثرة من رجال الأعمال فى كل المجموعات التى خاطبتها.

وأنا لا أستطيع القول بأننى أقنعت كل مستمع أصغى لى، ولكن من دون شك فإن رجال الأعمال تعرفوا من خلال مخاطبتى لهم، على التغييرات التى طرحت نفسها فى حزب العمال، خلال الأعوام القليلة الماضية.

وأنا أعتقد - بقوة - أن النظام السياسى الذى يعتمد على حزب يمثل طبقة البيزنيس ورجال الأعمال، وحزب آخر يمثل النقابات والعمال، قد دمر بلدنا إلى حد بعيد.

ولذلك فقد حاولت الوصول - كزعيم حزب العمال الجديد - إلى الناس الذين يمثلون عالم البيزنيس، على عكس ما كان سائداً فى حزبى.

ودعنى أقول لك، إن حزب المحافظين لا يستطيع أن يدعى تمثيل جانبى الصناعة (رجال الأعمال والعمال) أما حزب العمال الجديد فهو يضطلع بهذا الدور المهم جداً، ومن ثم فنحن - حقيقة - حزب الأمة كلها، وسوف نثبت أن القسمة الصناعية، وبالتالى الاجتماعية هى أمر يرتبط بالماضى ولا محل له فى الزمن القادم.

● **أوروبا ستظل عاملاً حاسماً فى الموسم السياسى المقبل، فهل تعتقد أن وعدك بإقامة استفتاء على الانضمام للعملة الأوروبية الموحدة سوف يكون مرضياً للناس - هنا - وخاصة بعد أن أعلن المحافظون التزامهم بالإجراء نفسه (الاستفتاء) فى الموعد نفسه (بعد الانتخابات)، وما التصور المختلف لديك عن المحافظين فى التعامل مع الملف الأوروبى؟**

○ حظيت علاقتنا مع شركائنا الأوروبيين، بأكبر قدر من الدمار، تحت حكم المحافظين طوال العقد الماضى، بما لا يقاس مع أى منطقة أخرى!

لقد انقسم المحافظون بشكل بالغ حول هذا الموضوع الحيوى، لأنهم ببساطة عاجزين، غير قادرين، على امتلاك زمام قيادة تشكيل (أوروبا - المستقبل).

وأود أن أقول لك، إن هناك داخل حزب المحافظين من يريدون - بقوة - أن يروا أوروبا التى يتحرك من أجلها حزب العمال، أوروبا المكونة من دول قومية ذات سيادة، تعمل معاً فى منظومة ضخمة من الموضوعات؛ لتؤمن الحلول الأمثل الممكنة لمشاكلنا المزمنة.

وإلى جوار هؤلاء يوجد فى حزب المحافظين من ينظرون للاتحاد الأوروبى، بوصفه منطقة تجارة حرة، ولا شىء غير ذلك.

ثم - أخيراً - فسوف تجد فيهم من لهم ميول انسحابية من الصيغة الأوروبية كلها، وهى الميول التى تفصح عن نفسها بالتطرف إلى الحد الأقصى!

وأنا أقول - مع كثير الأسف - أن هذه المجموعة الأخيرة، قد تقدمت لتحتل أرضية أكبر، وتكسب مواقعاً أكثر فى حزب المحافظين، ثم فى حكومتهم، والواقع أن هذا الأمر ما كان ليمثل مشكلة كبيرة، لو توافر لهذا الحزب قدراً من الزعامة الحقيقية على قمته.

ولكن رئيس الوزراء چون ميچور بدا عاجزاً عن وضع وتشكيل أجندة حقيقية فيما يخص الموضوع الأوروبى.

إنه زعيم ضعيف، محاط بمجموعة من الوزراء المتلبسين، برؤى مختلفة للغاية.

وقد عانت بلادنا كثيراً بسبب هذا الوضع، وغابت رؤية محددة للمحافظين بشأن أوروبا، مهما تكلموا عن استفتاء، أو حددوا موعده..

ليب - لاب!

- **يؤدى بادى آشداون أداء طيباً على جبهة الليبراليين الديمقراطيين ولكنه أعلن - مؤخراً - أنه مستقل جداً عن حزب العمال الجديد، وكذلك فإن عدداً لا بأس به من المراقبين يرون أن تحالف الحزبين (ليب - لاب) (Lib-Lab) «الحروف الأولى من اسمى الحزبين» سوف يكون المخرج الوحيد لاستقرار سلطة العمال، كما سيكون ضربة إجهاض لأى محاولة عودة من جانب المحافظين.. كيف ترى مثل هذه التحليلات يامستر بلير؟**

○ سوف نظل حزبين مستقلين تماماً!

ولكننا سوف نعمل معاً فى بعض الموضوعات المعينة، التى نرى أن المصلحة القومية تقتضى تحالفنا فيها.

نحن نشترك فى وضع استجوابات كما فى حالة فضيحة «الأموال مقابل الأسئلة» التى أثيرت فيها إدعاءات حول نيل هاميلتون وغيره من نواب البرلمان، كما نتشارك فى بعض السياسات تجاه أسكتلندا أو غيرها من الموضوعات.

● **لقد حضرت حواراً ممتعاً بينك وبين د. محمد شاكر السفير المصرى، وعميد السلك الدبلوماسى العربى فى بريطانيا، العام الماضى فى مؤتمركم فى برايتون، وكان الحوار عن مشروعك لشبكة الاتصالات والكومبيوتر الذى يصل إلى كل مواطن بريطانى فى المدارس والمستشفيات والمكتبات، وقد أخبرك سفيرنا أنك لا يجب أن تنسى أن هناك أطفالاً فى مناطق أخرى من العالم لا يجدون قلماً من الرصاص وليس كومبيوتر، وأن جزءاً من مسئولية بريطانيا كدولة متقدمة، أن تشارك فى تشكيل عالم عادل ومستقر، وكما أذكر فقد رددت قائلاً: إنك استوعبت فكرة (الدولية) منذ بدء حياتك السياسية فى حزب العمال فى سن الخامسة عشرة..**

هل يمكن أن تحدد لنا تصورك عن مسئولية بريطانيا الدولية من هذه الزاوية؟

○ أستطيع أن أؤكد لك أن بريطانيا تحت حكومة عمالية، سوف تلعب دوراً كاملاً فى إطار الجماعة الدولية.

أنا واع تماماً بطبيعة مسئولية بريطانيا كدولة متقدمة، فى تأكيد فرص الدول الأفقر لرفع مستوى معيشة مواطنيها.

ودعنى أقول لك إن ما شهدته السنوات الختامية للقرن العشرين من استمرار للفقر والإفقار على نطاق واسع، هو أمر غير أخلاقى، بالإضافة إلى أنه غير مبرر، وهو ما أشرت إليه مع سفيركم فى مؤتمرنا عام ١٩٩٥.

ولقد أدركنا فى حزب العمال أن معالجة ملف الفقر، وصون التنمية المتوازنة فى العالم كله، يجب أن تكون فى مقدمة اهتماماتنا، لأن هذا الأمر سيؤدى إلى ازدهار التجارة، وفتح الباب للصادرات، والاستثمارات. . كما يمثل إسهاماً فى تحقيق الاستقرار والأمن العالمى على أوسع نطاق.

- **هل تعتقد أن مانيفيستو العمال (حزب عمال جديد.. حياة جديدة لبريطانيا) الذى أقره حزبك منذ أسابيع فى بلاكبول، بالإضافة إلى نقاطك الثلاثة عشر فى مؤتمر ١٩٩٥، كافيان لإرضاء الناخب البريطانى، وتحقيق هزيمة للمحافظين، أم أنك مازلت تحتاج تأكيد بعض الموضوعات لتكون واثقاً من النتيجة؟**

○ لقد أطلقت حملة (الطريق إلى المانيفيستو) مبكراً هذا العام، لأننى كنت أريد أن أتأكد أنه حين يأتى يوم الانتخابات العمومية، سيكون الشعب البريطانى متبيناً بوضوح، لما سوف تفعله حكومة العمال بالضبط، وما لن تفعله.

وأنا واثق أن مانيفيستو (حزب عمال جديد. . حياة جديدة لبريطانيا) قد أوضح سياساتنا تجاه كل الموضوعات، محتوياً وعودنا الخمسة للشعب البريطانى: (فصول ذات عدد تلاميذ أصغر - الهبوط بأرقام بطالة الشباب - بناء إدارة اقتصادية حقيقية - الهبوط بقوائم الانتظار لمستشفيات التأمين الصحى - الإسراع بالإجراءات العقابية لمنتهكى القانون من الشباب).

وأنا واثق - مرة أخرى - أن هذا سيكون مانيفيستو النصر فى الانتخابات البرلمانية المقبلة.

- **كان النقد الذى وجهته نقابة التجارة (T . U . C) إلى حزب العمال، كاشفاً لحجم التناقضات بل والعداءات بين التحديثيين بزعامتك، وبين بعض المنظمات النقابية التى لم تقف أبداً - من قبل - ضد حزب العمال، كيف تنظر إلى هذا المستجد المهم؟**

○ لابد لحزب العمال الجديد ومجلس نقابة التجارة أن يختلفا من وقت لآخر على بعض التفاصيل فى موضوعات بعينها.

ولكننا متحدين فى هدفنا لتحسين ظروف وشروط العمل للشعب البريطانى، كما أننا متحدين فى ضمان حد أدنى محترم للأجور.

علاقتنا بالنقابات تتطور، وسوف تستمر فى التطور.

● **وأخيرا يامستر بلير لاحظت أن المحافظين يعملون بجد لاستغلال الاختلاف البادى فى اقتراحاتك تجاه أسكتلندا، مركزين على ما وصفوه تشوشاً يسود هذه السياسات، أو نكوثاً عن التعهدات.. كيف تقيم مثل تلك الإدعاءات المحافظة؟**

○ هناك اختلاط يسود النظرة إلى سياسات حزب العمال فيما يخص أسكتلندا.

ولقد أعلنت بوضوح - ولعلك متابع لهذا - التزام حكومة عمالية باستفتاءين أحدهما بشأن برلمان لأسكتلندا، والآخر بشأن جمعية وطنية لويلز.

وموافقة الشعب - عبر الاستفتاء - ستضمن أن هذه الترتيبات الجديدة سوف تكون مؤسسة على أرض صلبة، كما ستجعل مثل هذه الترتيبات آمنة من أية تلاعبات مستقبلية من المحافظين.

- ١٩٩٦ -

وليم هيج زعيم حزب المحافظين:

المعارضة بالإنجليزى!

• فذلكة لابد منها:

من ضمن العادات الصحفية المرذولة، توجيه أحد سؤالين لأى نجم سياسى أجنبى يقترب منه صحفى ما بالحوار:

«ما موقفكم من التطوارت الأخيرة فى أزمة الشرق الأوسط. .ومن حقوقنا العادلة، وممارساتهم المتعسفة؟؟»

أو. . .

«ما تقييمكم للعلاقات الثنائية التى تربطكم ببلدنا، وما رأيكم فى حضارتنا القديمة والجديدة، والطفرات المتوالية التى نحققها للصفات الخارقة والاستثنائية التى نتحلى بها»!!

والحقيقة. . أن أى السؤالين مشروع وشرعى فى بعض جوانبه (على الرغم من سماجة الصياغات التقليدية لأيهما) لوكانت هناك مناسبة حالية لطرحه، أو كان لدى الصحفى المحاور توقع بأنه سوف يحصل من مصدره، على ماهو أكثر، من عبارات المجاملة، التى لاتعنى شيئاً فى التحليل الأخير، ولايمكن ترجمتها إلا بوصفها (صرف بالحسنى)!!

. . . . . .

كان هذا مدخلاً ضروريـًّا لحوار مع وليم هيج زعيم حزب المحافظين البريطانى (٣٧ عاماً)، وهو حواره الأول مع الصحافة العربية، فقد كان جُلُّ اهتمام العناوين منصبًّا، فى هذا الحوار، على الشأن الحزبى البريطانى، وعلاقات بريطانيا الأوروبية.

لماذا؟. . .

لأن هذا الحوار محاولة للتخلى عن نرجسيتنا المحلية والإقليمية، وعن تصورنا المزمن بأننا مركز الكون، كما أنه محاولة لتعرف ما تشهده الحياة البرلمانية، والمؤسسة / الحزبية من تطورات من أم الديمقراطيات (بريطانيا).

هو - كذلك- محاولة للخروج إلى أفق أرحب، بعد أن حصرتنا هذه الممارسات الصحفية فى دائرة ضيقة وسقيمة لاتتحدث إلا عن أنفسنا، ومنعتنا من معرفة التطوارت الجارية فى الأحزاب، والهياكل، والهيئات، التى تشارك فى صنع القرار السياسى، أو فى تشكيل القرار السياسى بالرأى فى بلد مثل بريطانيا، وهو الأمر الذى يلزمنا- حتى- لفهم سياساتهم تجاهنا، أو تجاه منطقتنا، وهو بالمناسبة ما يفعله اللوبى اليهودى، الذى لا نجيد أمامه سوى النواح، فى كل بلد، لأنه ينجح فى التأثير على القرار السياسى فيها، بينما نفشل نحن ثم إن محاولة الخروج - هذه - هى أيضاً تصدى لهؤلاء الذين حجبوا عنا معرفة ما يجرى فى العالم، مصدرين حكمهم علينا، بأن نكون (محليين)، أو فى أحسن الفروض (إقليميين).

. . . . . .

وفوق ذلك..

فإن الحوار يعد- فى ذاته- درساً، لكى يتعلم، من شاء أن يتعلم، كيف تعارض المعارضة، وبالمناسبة هى ليست أى معارضة، ولكنها تجئ من حزب المحافظين البريطانى العتيد التليد (ظهر عام ١٦١٦ كحزب الملك، ثم أصبح حزب المحافظين امتداداً للحزب الملكى عام ١٧٦٠، ثم أصبح حزباً سياسياً بالمعنى العصرى عام ١٨٣٢)!!

الذى يعرف كيف يعارض، كما يعرف كيف يحكم (كان منذ سنة حزباً فى الحكم منهياً ١٨ سنة متصلة من البقاء فى السلطة).. ومسألة أن تعرف المعارضة كيف تعارض، تبدأ بالحفاظ على حدود الالتزام والإلزام التى تفرضها مقتضيات

الأمن القومى، أو مصالح البلاد العليا، وتنتهى بدرجة التسامح السائدة على المستوى السياسى، والتى تسمح لكاتب صحفى أجنبى بأن يوجه ما يشاء من الأسئلة لزعيم الحزب، بينما بعض أحزاب المعارضة فى بلادنا العربية أشد غضباً من النقد، وحساسية للحوار، وتزمتاً وأرثوذوكسية سياسية، من الحكومات العربية نفسها فى تعاملها مع الإعلام، إذ يسود مبدأ حاكم فى هذا السياق وهو : «من ليس معى فهو ضدى، وحق عليه أن يقتل، أو يحرق، أو يصلب، أو تقطع أيديه وأرجله من خلاف»!!

وأخيراً...

فقد تلاحظ - عزيزى القارئ- فى هذا الحوار أن أسئلتى إلى وليم هيج (الذى لفت الأنظار للمرة الأولى فى مؤتمر سنوى للحزب وهو فى السادسة عشرة حين وصفه المراقبون بأنه صاحب أسلوب تشرشلى، نسبة إلى ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا المحافظ الأشهر) هى أسئلة طويلة من حيث الحجم، وهذا ليس خطأ فنياً، ولكنه عمل مقصود، إذ حاولت أن أشرح لك فى متن السؤال بعض خلفيات ما أسأل عنه.

.....

كانت هذه (فذلكة لابد منها) قبل أن ندلف معاً من بوابة حوارى مع وليم هيج زعيم حزب المحافظين، الذى تقلد الزعامة، فى يونيو المنقضى بعد ثلاث جولات، آخرها مع بلدوزر الحزب كينيث كلارك وزير الخزانة السابق فى حكومة جون ميجور، ليستفتح عهد جيل (جديد) يتولى المسئولية على رأس حزب (قديم)، متسلحاً ببرنامجه للإصلاح الذى أسماه (بداية طازجة/ Fresh start).

وهنا نص الحوار:

- **مستر هيج.. لقد تابعنا طريقتك فى معالجة الإصلاح الدستورى، وخصوصاً وضع مجلس اللوردات، سواء من خلال ما كتبته فى**

مقال بجريدة إكسبريس أون صنداى، أو فى مطبوعات مركز دراسات الحزب.

هل تعتقد - فعلاً- أن سياسات حزب العمال الحاكم سوف تؤدى إلى التشظى فى الصيغة الفيدرالية التى تمثلها المملكة المتحدة، عبر الإصلاحات الدستورية التى منحت برلماناً لأسكتلندا، وجمعية لويلز، وجمعية لأيرلندا، ثم ها هى تتعرض لوضع مجلس اللوردات

ودعنى يامستر هيج أضف إلى هذه الحزمة من العناصر أنك - أيضاً- اتهمت رئيس الوزراء بأنه يعامل المجلس الثانى (اللوردات) بوصفه «بصمجى»، حين يحاول حرمان اللوردات بالوراثة (الذين ورثوا اللقب) من التصويت، وتعيين أعضاء جدد أو لوردات معينين فى المجلس، ألا ترى أن التعيين هو حل مؤقت، لحين انتخاب أعضاء مجلس اللوردات جميعاً؟

○ لقد اعترضنا على خطة الحكومة، لإلغاء حقوق التصويت للوردات بالوراثة، لأنها- ببساطة - تقود إلى مجلس لوردات - بالكامل تقريباً- مكوناً من سياسيين معينين.

هذا- ببساطة أيضاً- سيكون توسيعًا ضخمًا وخطرًا جداً لسلطة رئيس الوزراء فى بلد كبريطانيا.

والغريب أن حكومة السيد بلير لم تقرر- بالضبط.. وربطاً بعناصر سؤالك الطويل- ما الذى ستفعله، ما إذا قررت خلع اللوردات بالوراثة من المجلس.

ونظرة سريعة إلى برنامج حكومة حزب العمال، فى هذا الإطار يمكن أن تعطينا فكرة عن الطريقة التى يقرون بها مثل هذه المسائل المؤسسية الحساسة، إذ يصف البرنامج مقترحات إصلاح مجلس اللوردات بأنها «إصلاح مبدئى متحفظ لايتطلب إصلاحات أخرى مترتبة عليه فى المستقبل(ص ٣٢ من برنامج الحكومة)!

ونحن فى حزب المحافظين منفتحين جداً لأية مقترحات حول ضرورة التغييرات التى يجب أن تلحق بأسلوب عضوية مجلس اللوردات، ولكن إذا تحققت ونفذت، فيجب أن يكون ذلك فى خطوة واحدة، وليس بطريقة تدمر استقلالية المجلس الحالى، ثم تترك مستقبله معلقاً فى الهواء.

نحن نطالبهم - فقط- بما ورد فى برنامجهم!!

- **فى رأيك، هل تعتقد أن انتقال زعامة حزب المحافظين إلى جيل جديد تمثله أنت (من مواليد ١٩٦١)، سوف ينقل - تلقائياً - مركز الثقل فى جمهور هذا الحزب إلى الشباب من الجيل الجديد، وما سمات هذا الجيل السياسى الجديد؟**

○ فلنبتعد - يادكتور عمرو- عن هذا التخصيص الذى لا يعرفه العمل السياسى.

أنا أريد أن يصل حزب المحافظين إلى الأغلبية الحقيقية لأمتنا.

يجب أن نخاطب هؤلاء، حيثما يعيشون، وأياً كانت ظروفهم، طالما كانت قيمهم السياسية (محافظة)، حتى لو لم يدركوا - أنفسهم- أن لديهم هذه القيم بالفعل، وأنها تحكم سلوكهم اليومى، وميولهم العامة.

الميديا!

- **بعض الخبراء يقولون، إن وسائل الإعلام، سوف تحل، أو هى على وشك أن تحل، محل الأحزاب السياسية، فيما يخص التأثير على الجماهير، أو تشكيل اتجاهات الرأى العام.. هل تعتقد أن هناك خطر حقيقى، على الأحزاب السياسية التقليدية من تأثير وسائط الإعلام؟**

○ أنا لا أرى فى الميديا (خطراً) بمقدار ما أرى فيها (فرصة).

أنا أريد تحويل حزب المحافظين إلى أكثر قوى القتال السياسى تأثيراً، فى ساحة السياسات البريطانية. ولايكون ذلك إلا بأن نتسلح بكل الأدوات الممكنة ليصبح ذلك الهدف ممكن البلوغ.

ولكن ما أريد أن أقول، هو أننا فى تمرير رسائلنا عبر الميديا، لانريد أن نجارى حزب العمال فقط، ولكننا نريد أن نتفوق عليه!!

- **بمناسبة مجاراة حزب العمال، يامستر هيج، لقد سمعنا - كثيراً- عن استيراد بريطانيا ما يسمى بالتكنولوجيا السياسية الأمريكية خلال خوض حزب العمال للانتخابات البرلمانية السابقة، بارسال أعضاء ليتعلموا الطرق الحديثة لإدارة الحملات السياسية الانتخابية ، برئاسة بيترمندلسون (الذى أصبح الآن وزيراً ـ بلا وزارة ـ واسع الاختصاصات فى حكومة بلير، ومسئولاً عن إعلان الحزب والوزارة) كيف نتجنب هذا الأسلوب، الذى ألقى ظلالاً من «الأمركة» على ساحة السياسة البريطانية وخصوصاً مع تلك الاقتراحات التى تناثرت، أيام الانتخابات البرلمانية الماضية، عن عقد مناظرة تليفزيونية بين زعيمى الحزبين، أو دور زوجات زعماء الحزب فى الحملات الانتخابية، أو اللجوء لأسلوب حملات التلطيخ فى الهجوم على الخصوم السياسيين؟**

○ سأجيبك ـ قولاً واحداً ـ بأننى لا أعتقد أن كل ما ذكرته، على الرغم من الأدلة التى استخدمتها، يمثل نزوعاً نحو أمركة الحياة السياسية فى بريطانيا.

ولكننى أرى أننا- فى هذا السياق - بصدد مسألة استخدام آخر صيحات التكنولوجيا السياسية والاتصالية، وكذلك آخر مستحدثات أساليب وتكنيكات الحملات السياسية الدعائية، أكثر من أى شئ آخر.

هارمونية!

- **الهارمونية بين زعامة حزب المحافظين، والطبقة القائدة فى ذات الحزب، هى شرط شديد الأهمية لإعادة بناء الحزب.**

هل تعتقد أن هذه الهارمونية أو التناغم هى أمر متحقق الآن، بالنظر إلى الأنباء المختلفة عن فصل بعض الأعضاء، وانشقاق

بعض الأعضاء، وظاهرة الحنين إلى جون ميجور، وعن فرص كل من مايكل بورتيللو وكريس باتن فى زعامة حزب المحافظين إذا ما دعى لانتخابات زعامة مبكرة، قبل الانتخابات العمومية البرلمانية المقبلة؟

○ بالطبع يجب أن نكون متوحدين فى حزب المحافظين حول الهدف الذى نسعى إليه، وما الذى نعتقد فيه ونؤمن به، ولكننا - أيضاً- يجب أن نكون متوحدين داخل مؤسستنا الحزبية، وهيكلها التنظيمى.

وسوف تندهش، كما سيندهش - معك - الكثيرون، حين تعلموا، أنه قبل السنة الفائتة، لم يكن هناك وجود واحد أو كينونة واحدة، اسمها : (حزب المحافظين)!!

ولكن كنتيجة للإصلاحات، التى أدخلناها، طوال الشهور الإثنا عشر الماضية، أصبحنا- الآن- حزباً محكوماً بدستور واحد، أو برنامج واحد.

وهنا يبدأ الالتزام التنظيمى، الذى يخلق الهارمونية، ويزيل - بالتالى- كل العناصر التى أشرت إليها فى سؤالك، وهى وليدة غياب الوحدة داخل هيكل الحزب.

● **مادمت تكلمنى عن (التجديد) فى حزب المحافظين، أحب أن أقول لك أنه فى آراء بعض المراقبين، فإن الفارق بين موجة التجديد فى حزب العمال، التى قادها فريق من التحديثيين يتزعمهم تونى بلير، وبين محاولتك للتجديد، أن محاولة بلير رافقتها طبقة كبيرة من الناس داخل الحزب كانوا مقتنعين بالتغيير، وهو ما حدث فى حزمة من التحولات بدأت بدستور الحزب وانتهت بسياساته، مروراً بهيكله، ولكن فى حالتك - يامستر هيج كنت وحدك تتكلم عن تغييرات جذرية، وكنت وحدك، تحاول إيجاد مواءمات جيدة بين الأجنحة المختلفة**

لحزبك، بغض النظر عما إذا كانت هذه المواءمات تتماشى مع محاولتك للتجديد.. ماذا ترى فى هذا الخصوص؟

○ لا أوافق- أبداً- على ما ذكرت!

فبعد وقت قصير من تقلدى منصب الزعامة، قمنا باستفتاء، اشترك فيه أكثر من ١٨٠ ألف من أعضاء الحزب، وفيه صادق هؤلاء الأعضاء- بشكل غامر - على النقاط الستة للإصلاح التى أعلنتها.

وهكذا، فهناك أرضية كبيرة لتأييد ومساندة الإصلاح، داخل حزب المحافظين، وفوق ذلك، قمنا بمزيد من الإصلاحات خلال السنة التى تلت هزيمتنا فى مايو ١٩٩٧، وهى التى تفوق بكثير ما حاول حزب العمال تحقيقه فى ١٨ عاماً قضاها فى المعارضة!

ودعنى أقول لك أن الفارق بين الإصلاحات التى قمنا بها فى حزب المحافظين، وتلك الإصلاحات التى قام بها حزب العمال منذ الثمانينيات حتى الآن، هو «أننا لم نضح فى إصلاحنا، بمبادئنا»!!!

- **من دون أن تبدو متفائلاً جداً، هل تعتقد أن حزبك سوف يعود لشغل موقع الأغلبية، فى مجلس العموم، فى الدورة المقبلة، ما الأعمدة السياسية التى تبنى عليها رأيك السياسى فى هذا الخصوص؟**

○ أنا مؤمن بأن السنة الأولى لحزب العمال فى السلطة تمثل حالة خذلان كبير!!

لقد قطعوا على أنفسهم عهوداً كبيرة، وكثيرة قبل الانتخابات، ولكن القليل منها فقط - تحقق!!

وبينما كان حزب العمال مشغولاً بكسر وعوده والحنث بها!!، تعلمنا- نحن- الدروس، من تجربة الانتخابات البرلمانية السابقة، وتغيرنا لنصبح حزباً منفتحاً للاستماع للناس بشكل أكبر.

ومن هنا أبنى تفاؤلى السياسى.

● **الولاء.. النظام.. الاتحاد هم العمود الأساسى المفترض لحزب المحافظين وبرنامجك الجديد لإصلاحه: « بداية طازجة»، هل تعتقد أنك مازلت تواجه صعوبات حول هذه المفاهيم، مع نوابك فى البرلمان؟**

○ لا . . أنا متشجع جداً، بالطريقة التى يركز بها نوابى أداء عملهم الخاص، بمحاسبة الحكومة برلمانياً.

وهذا - فى ذاته- أول الطريق للحفاظ على المفاهيم الثلاثة التى تضمنها برنامجى: (بداية طازجة Fresh start)

● **مستر هيج.. خطك المتشدد حول أوروبا، يجعلنى أتساءل إذا كنت تريد تغيير قواعد اللعبة فى ساحة السياسة البريطانية، من الصراع التقليدى بين المصالح (الاقتصادية - الاجتماعية) ذات الانعكاس الواضح على صراع حزب العمال وحزب المحافظين، إلى صراع آخر (وطنى/ اندماجى).. هل أستطيع الحصول على تعليقك حول هذا..وألا تعتقد أن خطاً متشدداً تجاه أوروبا سيؤدى إلى مزيد من الانقسام فى حزبك، وهى الانقسامات التى استدرجت حزب المحافظين إلى الهزيمة الكارثية فى مايو ١٩٩٧، كما أن بعض المراقبين يرون أن حزبك عاد إلى عادته فى عدم الإنصات للناس حول موضوع أوروبا.. مارأيك؟**

○ قرار دخول العملة الأوروبية الموحدة من عدمه، هو تقريباً أهم قرار واجهته بريطانيا فى وقت السلم.

على عكس حزب العمال، الذى التزم بمبدأ دخول نظام العملة الأوروبية الموحدة، فإن موقف حزب المحافظين كان براجماتياً.

لقد عارضنا واعترضنا على انضمام بريطانيا لنظام العملة الأوروبية الموحدة، خلال عمر البرلمان الحالى، وقد خططنا ، لعمل حملة ضد العضوية البريطانية فى الانتخابات العمومية البرلمانية السابقة.

وسوف يكون موضوع أوروبا، مادة لاستفتاء أعضاء حزبنا، عندما يقترب موعد هذه الانتخابات.

ونحن نتذكر التجربة المدمرة، التى واجهناها بخصوص آلية سعر الصرف (ERM) والتى أظهرت صعوبة أن يطلب من بريطانيا، مع دائرة أعمالها المختلفة، وهيكل سياستها المالية، أن تُعشق اقتصادها، مع نظرائه فى أوروبا، أو تخلق التداخل بينه وبين غيره.

لكن الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة، على عكس الانضمام إلى آلية سعر الصرف سيكون سياسة دائمة، وغير قابلة للرجوع عنها.

نحن نريد أن نعلم إذا كانت الأعمال والبيزنيس فى فرنسا وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا (والمختلفة عن اقتصادياتنا بشكل طفيف) سوف تزدهر فى إطار العملة الأوروبية الموحدة وسعر الصرف الواحد، قبل أن نقرر ما إذا كان على بريطانيا أن تنضم أم لا.

نحن نحتاج لأن نكون مقتنعين بأن العملة الأوروبية الموحدة، سوف تعمل فى الأوقات الاقتصادية السيئة والصعبة، بكفاءة عملها نفسها فى الأوقات الجيدة، والرغدة، وذلك قبلما - حتى- نبحث فى تعريض الوظائف والبيزنيس البريطانى للمخاطرة!

نحن - أيضاً- مؤمنون، بأن العملة الأوروبية الموحدة، يمكن أن تقود إلى أن قرارات تتعلق بالضرائب، والإنفاق والاقتراض، سوف تنتقل من وستمنستر (مقر مجلس العموم - البرلمان البريطانى) إلى فرانكفورت (مقر البوندزبانك البنك المركزى الألمانى).

ثم أنها قد تقود إلى مطالبات، بالتناغم بين اللوائح المنظمة للعمالة، وهى التى يمكن أن تكون لها آثار وعواقب وخيمة بالنسبة للشركات العاملة فى بلدنا.

إنه لمن غير المتصور - إذًا- ألا يتم تسكين للاهتمامات السابقة، حتى وقت يلى تداول البنكنوت والعملات المعدنية «لليورو» عام ٢٠٠٢!!

ما بعد الحوار:

ومع ذلك!

على الرغم مما قدمت به لهذا الحديث، عن التقاليد السقيمة فى الأداء الصحفى العربى، والتى حبست إعلامنا، كما حبست معظم جمهورنا، فى مربع المحلية، أو مربع الإقليمية فى أحسن الفروض.

ولأننى أعرف أن هذه القوالب لها جمهورًا ينبغى احترام إرادته!!، فقد سألت وليم هيج زعيم حزب المحافظين ونائب ريتشموند (يوركشير) سؤالين عن الشرق الأوسط هما:

- **لقد أشاع بعض أعضاء حزبك، أن موقف حزب المحافظين وسياساته تجاه الشرق الأوسط أفضل كثيراً، من وجهة نظر العرب، من سياسات حزب العمال، هل توافق على هذا؟**

○ (تعمد زعيم حزب المحافظين الضغط على حروف الكلم فى إجابته لتأكيد المعانى) وقال:

«نحن نريد تسوية سلمية فى الشرق الأوسط، على أن تكون عادلة، ومقبولة للأطراف المختلفة.. نحن نساند اتفاقيات أوسلو، نحن نعارض بناء مستوطنات جديدة، بما يحطم أسس هذه الاتفاقيات.

(لاحظ عزيزى القارئ هنا- فيما يخص ماهو سياسة خارجية- أن الفوارق تكاد تكون منعدمة بين الحزب الحاكم والحزب المعارض وإن كان بعض أعضاء الحزب يروجون فى الدوائر العربية أن سياساتهم أفضل للعرب).

- **من ناحية أخرى، فإن بعض المراقبين رأوا الموقف الذى اتخذ من جانب جاك سترو وزير الداخلية (وقت إجراء الحوار)، لمواجهة التعقيدات المترتبة على استضافة بعض المحكوم عليهم- هنا- فى لندن، أنها غير مرضية تماماً، ولكنها أكثر حزما عن ذى قبل، هل لديك تعقيب على هذا؟**

○ حزب المحافظين يميل إلى سيطرة حازمة ولكن عادلة على قوانين الهجرة.

وبالذات فيما يخص هؤلاء المحتجزين لحين النظر فى قضايا لجوئهم السياسى، لتصبح فترة انتظارهم، هى أقصى ما يمكن.

ولاحظ هنا أن بداية هذه الإجراءات تحسب لمايكل هواراد وزير داخلية حكومة المحافظين السابقة، والذى أصبح - الآن - وزيراً للخارجية فى حكومة الظل، وإن جاءت إجراءات جاك سترو أكثر حسماً وتشدداً. (ومع ذلك فزعيم حزب المحافظين يحتفظ لنفسه- كما رأيتم- فى هذا الموضوع بمساحة للمناورة، يضغط فيها على أنه أكثر ديمقراطية، وأكثر ارتباطاً بحقوق الإنسان.

بعبارة أخرى هناك التزام من المعارضة بالمبدأ، ولكن هناك تضاغطًا حول الوسائل التى تستخدم لتحقيق هذا المبدأ).

وما قبل النهاية:

عن التغيير وإرادة النصر؟

وفى هذا الحوار الصحفى الذى دار فى مكتب زعيم المعارضة البريطانى وليم هيج فى مبنى مجلس العموم بوستمنستر، كان لابد أن أعرج على التعديل المهم الذى أجراه فى مجلس وزراء الظل فى أول يونيو الجارى.

وسألته:

- **ما فكرتك من وراء إجراء هذا التغيير الوزارى فى حكومة الظل؟**

○ الهدف من التغيير الوزارى الأخير، هو إدخال بعض عناصر الخبرة، والمهارة إلى الوزارة، وتجديد القوة والطاقة فى الحزب، بعبارة أخرى أنا أسعى إلى ضخ بعض الدماء الجديدة، لتحقيق برنامجى وهدفى فى (بداية طازجة)!!، وأعتقد أننى نجحت فى هذا.

لقد ضممت خمسة نواب جدد، من الذين نجحوا فى الانتخابات البرلمانية

الماضية، أى المنتخبين حديثاً، والحائزين ثقة الجمهور حديثاً، إلى حكومة الظل. بحيث أصبحوا من الأعضاء المتحدثين فى البرلمان.

نحن نريد أن نتأكد من وجود معارضة شديدة وفعالة، فى كل المؤسسات والأجهزه البريطانية، ونحن على الطريق إلى هذا.

- **يرى بعض المراقبين أن قيامك بتعيين بيتر ليلى (وزير الضمان الاجتماعى فى حكومة جون ميجور السابقة) نائباً لزعيم الحزب، هو بمثابة محاولة لقطع الطريق أمام انتخابات مبكرة على زعامة الحزب... كيف تقيم مثل هذه الآراء؟**

○ لاتوجد انتخابات مبكرة على زعامة الحزب.

ولن تكون هناك انتخابات مبكرة على رئاسة الحزب، مهما كانت الأسباب، ونائب زعيم الحزب بيترليلى يقوم بعمل مهم وشاق داخل الحزب، ويشارك فى تجديد سياسات هذا الحزب، وإعادة بنائه.

بيترليلى هو المسئول الأول عن إطلاق مبادرة جديدة، وحملة إعلامية كبرى من جانب حزبنا، فى الشهر المقبل (يوليو)، وقد أطلقنا على هذه الحملة عنوان (الاستماع إلى بريطانيا)، وهى بالطبع مهمة شاقة، لكنها تقع فى أول أولوياتنا بعد الانتخابات العمومية البرلمانية السابقة، التى خسرناها لأننا لم نستمع جيداً إلى الناس.

هذه المهمة الشاقة تحتاج إلى مسئول كبير بالحزب لإنجازها، وأعتقد أن بيترليلى نائب زعيم الحزب يقوم بهذه المهمة على خير وجه.

- **مستر هيج. لقد سألتك وسط هذا الحديث سؤالاً، ولم تكن إجابتك فيه مشبعة بالنسبة لى.. دعنى أعيده عليك بشكل آخر: هل تعتقد أنك يمكن أن تفوز وأن حزب المحافظين يمكن أن يفوز فى الانتخابات البرلمانية المقبلة؟**

○ نعم...

نعم سنفوز بالانتخابات البرلمانية المقبلة.

نحن نبنى الحزب من جديد.

وسوف نخرج للناس، ونحدثهم عن صورتنا الجديدة، وهذه بالضبط مهمة الحملة التى نزمع إطلاقها.

مضمون هذه الحملة يعنى أننا سنكون دائماً صادقين مع أنفسنا، ومع مبادئنا، وأنا أقوم هذه الأيام (ولعلك تتابع هذا) بالخطابة فى كل مكان، والحديث إلى الناس عن نظرة حزبنا الجديدة إلى شئونهم اليومية (كيف ننظر إلى الأسرة أو إلى الأمة).. كما سأقدم مجموعة خطب أخرى فى شهر يوليو عن منظورنا، وفكرتنا عن المؤسسات الداخلية، كالمدارس والجامعات، والمستشفيات، بالإضافة إلى مخاطبة صانعى القرار فى كل مجال.

ما نقوم به يختلف تماماً، عما يقوم به حزب العمال، وأعتقد أننا نمثل الغالبية العظمى من الشعب البريطانى، ولدينا الكثير من العمل يجب إنجازه، وسنقوم بإنجازه، لنحقق النصر.

(ولم يفز حزب المحافظين بانتخابات ٢٠٠١، ولم يبق وليم هيج زعيمًا للحزب إذ حل مكانه دنكان سميث)!!

- ١٩٩٨ -

أليكس سالموند زعيم الحزب القومى الأسكتلندى:

بالطول.. بالعرض.. سنواصل الضغط من أجل استقلالنا!

- حين نبلغ غاية إنشاء برلمان مستقل فى أسكتلندا، سنبدأ فى التفاوض من أجل دولة أسكتلندية مستقلة فى إطار أوروبا!
- فيلم (قلب شجاع) أعاد ربط الأسكتلنديين بتاريخهم. وأظهر للآخرين أن تاريخ أسكتلندا كأمة مستقلة، أطول من تاريخها كدولة جزء من اتحاد (المملكة المتحدة)!
- على الإنجليز أن يفكروا مليا فى (طلاق ناعم) مع أسكتلندا!
- أستند إلى مقولة لميجور تؤكد أن خمسة ملايين أسكتلندى قادرون على الاعتماد على أنفسهم.
- تراجعات بلير عن منح برلمان أسكتلندى مستقل، هى جزء من تراث العمال فى خيانة أسكتلندا على مدى قرن!
- الحقائق الاقتصادية والأرقام تقول إن أسكتلندا تستطيع تحقيق الازدهار لنفسها دون الاعتماد على حكومة المملكة المتحدة .

- بيوت الخبرة الاقتصادية أكدت أن خطط الحزب القومى الأسكتلندى من أجل اقتصاد مستقل، هى أفضل كثيراً من سياسات المحافظين الحالية!
- مايكل فورسيز هو جزء من حزب - بطبيعته - ضد أوروبا وضد أسكتلندا!

من ينظر إلى عنوان هذا الحوار يظن أنه اقتباس من هتافات كرة القدم المصرية، (بالطول.. بالعرض)، ولكنه - فى الواقع كان ترجمة حرفية لما ذكره لى أليكس سالموند زعيم الحزب القومى الأسكتلندى، فى حواره معى، وهو يصف حركة حزبه المستقل التى تسعى وراء المطالبة بالاستقلال، وهى الحركة التى تشجعت - أخيراً- باتساع نطاق شعبية المتطرفين القوميين (وتلخيصهم الحزبى، هو الحزب القومى الأسكتلندى) والتى وصلت إلى ٢٩٪ من الأصوات فى عينة معهد «هير الدسكوتس»، بزيادة (٥٠٪) فى شعبية هذا الحزب فمنذ أن تولى إليكس سالموند (٤١ عاماً) زعامته عام ١٩٩٠.

وقد تلقى هذا الزعيم الأسكتلندى (المولود فى لينليثجو) تعليمه فى التاريخ والاقتصاد فى جامعة سان أندرو (اسم القديس الراعى لأسكتلندا وروسيا)، ثم عمل كموظفًا فى إدارة الزراعة والصيد الأسكتلندية، وكخبيراً اقتصاديـًا فى النفط والطاقة فى البنك الملكى الأسكتلندى، بالإضافة إلى عمله فى عدد من الصحف وفى هيئة الإذاعة البريطانية B . B .C والمتأمل فى حوار سالموند يجد أن الرجل لديه رؤية محددة فى كل السياسات والمجالات، وهو يبدو مصممًا على هدف، يقترب منه باضطراد، وهو نوع من الأهداف لايؤثر عليه أو على حزبه أو على أسكتلندا فقط، ولكنه يؤثر - وبالدرجة الأولى- على مستقبل بريطانيا وعلاقتها بأوروبا.

وهنا نص الحوار:

- **هل تعتقد - عمليـًا- أن هناك أية فرصة لبرلمان أسكتلندى مستقل، وكيف تحدد ملامحها، وما الشروط الضرورية لإنجاز مطلب كهذا؟**

○ البرلمان الأسكتلندى المستقل، يمكن بلوغه، حين يصوت الأسكتلنديون من أجله، وحين ينتخبون ٣٧ نائباً من الحزب القومى الأسكتلندى فى مجلس العموم، لأن ذلك يعطينا الأغلبية اللازمة فى أسكتلندا على الأحزاب الأخرى، ويمكننا من فرض مطالبنا، وعند ذلك سوف ندخل مفاوضات لنصبح أمة ودولة مستقلة (فى إطار أوروبا)، أى أننا سنسعى إذا بلغنا مطلبنا ببرلمان مستقل، إلى أن يدخل الأسكتلنديون إلى استفتاء جديد لتسوية حول موضوع الاستقلال كدولة!

- **كثير من المراقبين يطلقون عليك - على سبيل التدليل- «ميل جيبسون» أو «سير ويليام والاس»، إشارة إلى فيلم (قلب شجاع) Brave Heart ، هل تعتقد أن الميراث التاريخى والسيكولوجى مازال عنصراً مؤثراً على الجدل السياسى الراهن حول مستقبل أسكتلندا، كما توحى هذه الإسقاطات من اسم ويليام والاس عليك؟**

○ أسكتلندا - بوضوح شديد- دولة مختلفة وفارقة، سواء من الناحية الثقافية، أو من الناحية الجغرافية.

لدينا نظام قانوني مستقل، ولدينا كذلك نظام تعليمى مختلف، وتحكم الاثنين، تقاليد طويلة وتراث تراكمى وتاريخى، كما أن لنا مذهباً دينيّاً مختلفاً (يشير إلى الكنيسة الإنجلية الأسكتلندية)، وكل هذا يجعلنا فى مكانة- جد مغايرة لجيراننا فى الجنوب، وكل هذا - أيضاً - يمنح الأسكتلنديين هوية منفصلة، وفخورة، سيعمل الاستقلال- من دون شك - على تعزيزها وتقويتها.

وقد أعاد فيلم (قلب شجاع) ربط الأسكتلنديين بتاريخهم، وأظهر أمام الأسكتلنديين و«غيرهم» ، فكرة أن أسكتلندا لها تاريخ طويل كأمة مستقلة، وأن هذا التاريخ أطول وأعمق من تاريخها كأمة جزء من الاتحاد مع إنجلترا (المملكة المتحدة).

- **مستر سالموند... أرى أن الفجوة بين القوميين المتشددين الذين يمثلهم الحزب القومى الأسكتلندى الذى تتزعمه، والقوميين المعتدلين الذين تحتويهم الأحزاب الأسكتلندية الأخرى، مازالت واسعة جداً... هل تعتقد أن هذا العامل سيظل عقبة معتبرة فى طريق أى حل أو تسوية- أياً كانت - بين أسكتلندا وإنجلترا؟**

○ بكل بساطة، فإن الحزب القومى الأسكتلندى يساند الأسكتلنديين.

وهو يهدف الأفضل لأسكتلندا، ولوصَوَّت أكثر من ثلث الأسكتلنديين فى صف الاستقلال، سنكون متأكدين - حينئذ، أن «جيراننا» الإنجليز، والنواب الأسكتلنديين سوف يكونون سعداء أن يساعدوا أسكتلندا على إنجاز تسوية الاستقلال، وسيصبح من الممكن حدوث (طلاق ناعم) بين الطرفين!

لو كان النواب الأسكتلنديون من الأحزاب الأخرى يريدون الأفضل لأسكتلندا، فهم - بوضوح- سيضطرون إلى الموافقة على آمال ومطالب الأسكتلنديين.

وأرانى - فى هذا السياق - ميالاً إلى الاستناذ إلى جملة قالها جون ميجور رئيس الوزراء فى العام الماضى، أيا كان سببها وهى: «لايجب أن يشك أى شخص، فى أن أسكتلندا يمكن أن تصبح أمة منفصلة، هذا أمر قابل للتصديق والاقتناع، فخمسة ملايين أسكتلندى يعيشون على أرض هذا الإقليم قادرين وقابلين للاعتماد على أنفسهم»!!

عمال وأوروبا!

- **سبب زعيم حزب العمال الجديد مستر تونى بلير ضجة كبرى حول مستقبل أسكتلندا حين تراجع عن وعده بمنح أسكتلندا وويلز برلمانين مستقلين، واكتفى بالحديث عن استفتاء حول هذا الموضوع إذا نجح فى الانتخابات العمومية المقبلة... ما رأيك فى هذا التراجع؟**

○ شعب أسكتلندا لم يعد قادراً على تصديق ما يقوله حزب العمال الجديد بشأن بنية أسكتلندا، وخاصة بعد التراجعات التى تأخذ شكل حرف (U) أى بزاوية ١٨٠ درجة من مستر بلير.

على أية حال فإن هذه التراجعات جزء من تراث العمال المسجل فى خيانة أسكتلندا والفشل فى معالجة أمورها، وهم الذين يعدون أسكتلندا ببرلمان منذ قرن من الزمان تقريباً.

وبسبب هذه التراجعات التى تأخذ شكل حرف (U) فإن بلير - كذلك - تراجع عن «إعلان الحقوق» وهو الوثيقة المؤسسة للاتفاقية الدستورية الموقعة من جانب النواب العماليين الأسكتلنديين فرداً- فرداً، بالذات فى بابها الأول، حين يقول الزعيم العمالى، أن السيادة (فيما يخص أسكتلندا) سوف ترتبط ببرلمان وستمنستر، وليس بالشعب الأسكتلندى كما ينص إعلان الحقوق (والمقصود بالسيادة هنا هو سلطات البرلمان المستقل- إذا أقر - عن أمور الدفاع والسياسة الخارجية).

لقد أثبتت ثلاثة استطلاعات للرأى، مساندة غالبة من الأسكتلنديين مؤخراً لتوجهات الحزب القومى الأسكتلندى فيما يخص الاستفتاء، والتى تقول بأن أى استفتاء على الدستور الأسكتلندى يجب أن يتضمن ـ فى ورقة إبداء الرأى ـ فكرة «الاستقلال» وخياره.

فهناك - طبقاً للاستطلاعات الأخيرة - أغلبية ٧٣٪ من الأسكتلنديين ترى أن تتضمن ورقة الاستفتاء خيار «الاستقلال»، وأن هناك -فقط- ١٧٪ يرفضون هذه الفكرة.

وفوق هذا فإن فكرة استفتاء متعدد الخيارات (بما فيها الاستقلال) تحظى بتأييد ٨١٪ من المصوتين المؤيدين لحزب العمال.

وبالتالى فإنه من غير المقبول للشعب الأسكتلندى، أن يحاول بلير تجاهل أو تزوير إرادة الناس، باستفتاء منقوص.

- **هل تسمح بتقديم تصور لآلية تستطيع خلقها من أجل توحيد الجهود الأسكتلندية - من كل الأحزاب - بما يحقق البرلمان المستقل؟**

○ الحزب القومى الأسكتلندى يؤمن بتحقيق الاستقلال فى إطار أوروبا بينما الأحزاب الأخرى المتركزة فى وستمنستر (يقصد العمال والمحافظين والليبراليين الديمقراطيين) ليس لديها نفس التوجه والاختيار.

ومن هنا فسوف يعمد الحزب القومى الأسكتلندى إلى تعميق اختياره، والضغط من أجل الاستقلال بطول وعرض أسكتلندا.

ومما يؤكد صحة توجهنا على المستوى الشعبى أن تأييد الأسكتلنديين للحزب القومى الأسكتلندى قد اتسع وتزايد، ليصل إلى ٢٩٪.

الحزب والحزب المساعد!

- **عانت أسكتلندا - كثيراً- ولفترة زمنية طويلة من غياب مطلق للخدمات العامة، ومن الإهمال الحكومى للسعى من أجل ازدهار الإقليم الاقتصادى والاجتماعى، هل تعتقد أن إدارة أسكتلندا ذاتيّاً يمكن أن تحقق لها هذا الازدهار، أم أن السعى من أجله ستكون أسهل فى إطار حكومة الاتحاد؟**

○ الحقائق الاقتصادية تقول أن الأسكتلندى ينتج أكثر من الإنجليزى بنسبة ١٠٪، ويوفر أكثر منه بنسبة ٢٠٪، ويصدر بنسبة ٣٠٪ أكثر.

أسكتلندا بلد غنى لديه فائض ضخم، ولدينا عديد من الموارد الطبيعية، ومن السكان المؤهلين الماهرين، ويمكن أن يكون لنا مستقبل اقتصادى أفضل بكثير مع الاستقلال .

ولو لم تكن لندن تنظر إلى أسكتلندا كمجرد (مساعد)، لكان المحافظون قد خلصونا من سنوات خلت، ولكنهم يريدون أن يسيطروا ويهيمنوا على نفطنا، وغازنا، وإنتاجنا من المياه، و الويسكى، والأسماك، فضلاً عن أراضينا الغنية.

والدرس الذى يمكن استخلاصه من هذا الكلام، أنه مادامت أسكتلندا ملكية قيمة تقتضى كل هذا الاستحواذ من وستمنستر، فهذا يعنى - بالقطع - أن مواردنا وكفاياتنا تكفى، وقبل هذا تستحق، أن نصونها لأنفسنا ولصالحنا.

وعند نهاية العام الماضى ١٩٩٥ أصدر الحزب القومى الأسكتلندى، سلسلة من الأوراق الاقتصادية ذات وزن، أو عيار ثقيل، وكانت كلها تحت عنوان عام هو: (من أجل خير أسكتلندا) ، وكانت هذه الدراسة تعنى أساساً بتحديد التفصيلات اللازمة لاستقلال أسكتلندا الاقتصادى، والتى لخصها البرنامج فى ثلاث مراحل.

وقد أشار تقرير شهر ديسمبر ١٩٩٥ لبيت خبرة «مكاى» للاستشارات الاقتصادية إلى فوائد البرنامج الاقتصادى للحزب القومى الأسكتلندى، وقال بالنص: «فى رأينا، فإن معظم طروح الحزب القومى الأسكتلندى الاقتصادية ستكون أفضل كثيراً لأسكتلندا من السياسات الاقتصادية المحافظة الجارية».

- **وكيف تقيِّم - يامستر- سالموند - الرأى الذى يقول أن الضغط من أجل برلمان أسكتلندى سوف يقود - تدريجياً - إلى تشظى المملكة المتحدة أو تحللها إلى عناصرها الأولى (إنجلترا - أيرلندا- ويلز - أسكتلندا)؟**

○ المحافظون يقولون إن «التنازل عن السلطة من قبل وستمنستر لأسكتلندا، سيؤدى إلى الاستقلال، والعمال يقولون إن « الحالة الراهنة» سوف تقود إلى الاستقلال، واستطلاعات الرأى تظهر بنسبة ٢ : ١ أن الأسكتلنديين يثقون أن جمعية وطنية انتقالية سوف تقود إلى الاستقلال.

كل الأحزاب والأطراف - الآن - متفقة على أن الاستقلال قادم قادم وبشكل قاطع (بغض النظر عن التوقعات) فهم - فقط- مختلفون على الأسلوب والجدول الزمنى.

فورسيز وبرلمان!

- **لقد تحدثت عن مايكل فورسيز وزير شئون أسكتلندا المحافظ عند حضوره بالكلت (الجونلة الأسكتلندية التقليدية) حفل افتتاح فيلم (قلب شجاع) قائلاً: «هناك الكثير لتفعله من أجل أن تصبح أسكتلندياً، أكثر من أن ترتدى ما يجعلك تبدو كعلبة من الغريبة» (إشارة إلى طبع نقشة الجونلات الأسكتلندية على علب الشورت بريد أو الغريبة).. ما - فى رأيك - الذى يمكن أن يفعله فورسيز أكثر ليصبح أسكتلندياً بحق وحقيق؟**

  ثم ما تقويمك للطريقة التى تتعامل بها الحكومة المحافظة مع أسكتلندا، وكيف تخطط للتعامل معها؟

○ مايكل فورسيز هو جزء من حزب - بطبيعته - ضد الأسكتلنديين وضد الأوروبيين .

ولقد حاول مايكل فورسيز أن يقدم المحافظين إلى أسكتلندا، مغلفا إياهم بغلاف مخملى، لكن المضمون يظل ضد أسكتلندا كما كان دائماً

مايكل فورسيز ووزراء الحكومة المحافظة زملائه، وضعوا دائماً حزبهم، ومصالحهم وطموحاتهم الشخصية قبل احتياجات ومطالب أسكتلندا.

ولما جاءت الفرصة لـ[illegible] شئون أسكتلندا، لتظهر (مؤهلاتها) الأسكتلندية الحقيقية، وتلتصق بمصالح المزارعين الأسكتلنديين، وتقود اقتراباً إقليمياً من عملية فك الحظر على صادرات اللحوم (يقصد اقتراباً يحل الموضوع بالنسبة لأسكتلندا فقط) بما يخرج أسكتلندا من الأزمة، إذا بمايكل فورسيز يدير مسئولى وزارته فى آلة اتحادية ترتبط بمصالح المملكة المتحدة، وتسمح لأفكار وطريقة وزير الزراعة دوجلاس هوج الخرقاء لأن تملى الطريقة التى يتم بها التعامل مع الموضوع.

ثم انظر أيضاً- يادكتور عمرو- لمشروع قانون التعليم الأسكتلندى الجديد،

الذى ابتدعه الجناح اليمينى فى حزب المحافظين، والذى يظهر أن المحافظين وجدوا من السهل عليهم أن يتجاهلوا وجهات نظر أولياء الأمور، والمدرسين، والنقابات الأسكتلندية، بالإضافة إلى السلطات المحلية، وهم جميعاً أدانوا مشروع القانون هذا ورفضوه.

وبتعيين ثلاثة من الإنجليز فى اللجنة الأسكتلندية لمناقشة مشروع القانون ضمنوا أن تقوم أغلبيتهم الصامتة بتمرير مشروع القانون فى اللجنة، وللأسف كان ذلك بمساعدة وتحريض من النواب العماليين أيضاً!

إن الساسة المحافظين فى أسكتلندا مثل فورسيز وغيره، ليسوا إلا عرائس من القطيفة، خيوطها مشدودة إلى لندن التى تحركها كما تشاء!

- **هل تميل إلى استخدام أصوات النائبين الأسكتلنديين فى مجلس العموم، لإقناع الحكومة البريطانية بقبول مطالبك الوطنية فى وقت ليس لهذه الحكومة فى البرلمان سوى صوت واحد يمثل أغلبيتها فى أى موضوع من الموضوعات؟**

○ المجموعة البرلمانية للحزب القومى الأسكتلندى، سوف تستمر فى تمثيل مقاطعاتها، وتمثيل أسكتلندا، وسوف تستمر فى استخدام نفوذها، وأصواتها فيما هو أفضل لأسكتلندا، وذلك حتى نحصل على ٣٧ مقعداً فى البرلمان أو أكثر، وعندئذ، سنبدأ المفاوضات من أجل تسوية الاستقلال.

. . . . . .

(ونجح تونى بلير وأعطى أسكتلندا برلمانًا بعد استفتاء، وأعطى ويلز جمعية وطنية بعد استفتاء آخر).

-١٩٩٧-